Distr.: General
18 January 2001

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون
البند ٩٢ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/55/579/Add.2)]

٥٥/١٨٣ - السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٥/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٥١/١٦٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٤ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذها الكامل،

وإذ تحيط علما بنتائج الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في بانكوك، في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ [١]، وخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر[٢]،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ [٣]،

وإذ تحيط علما بالإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧، المعقود في هافانا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠[٤]،

وإذ تحيط علما مع القلق تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٥] عن تدهور أسعار السلع الأساسية،

وإذ تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السابعة والأربعين[٦]، المعقودة في جنيف، في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠،

---

(١) TD/390.

(٢) المرجع نفسه، الجزء الثاني.

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

(٤) A/55/74، المرفقان الأول والثاني.

(٥) انظر A/55/332.

وإذ تدرك أن العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع السلع الأساسية، الذي لا يزال يشكِّل المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير والمصدر الأول لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل والادخار، فضلا عن كونه قوة محركة للاستثمارات وعاملا مساعدا على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الآثار السلبية للأحوال الجوية غير المواتية على جانب العرض في معظم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وأي آثار مستمرة للأزمات المالية التي حدثت عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على الطلب على السلع الأساسية، وكذلك استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يضر بالنمو الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية،

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج تنويع ناجعة وفي إيصال سلعها الأساسية إلى الأسواق،

وإذ تؤكد ضرورة حدوث تحول صناعي محلي في إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، من أجل تحسين الإنتاجية وتحقيق الاستقرار في حصائل صادراتها وزيادتها، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية وإدماجها في الاقتصاد العالمي،

١ - **تشدد** على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية بمواصلة تعزيز سياسة محلية وبيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعزيز القدرة التنافسية؛

٢ - **تعرب** عن الحاجة الماسة إلى وضع سياسات وتدابير دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية من خلال آليات لوضع الأسعار تتسم بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك المبادلات السلعية، وعن طريق استخدام أدوات إدارة المخاطر فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية؛

٣ - **تعرب عن القلق** إزاء تدهور معدلات التبادل التجاري لمعظم السلع الأساسية الأولية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالبلدان المصدرة الصافية لهذه السلع الأساسية، وكذلك إزاء غياب التقدم في كثير من البلدان النامية نحو تحقيق التنويع، وتؤكد بقوة، في هذا الصدد، على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على كل من الصعيد الوطني والدولي، من أجل تحقيق جملة أمور، منها تحسين ظروف الوصول إلى السوق، ومعالجة العوائق المتصلة بالعرض، وتقديم الدعم لبناء القدرات، بما في ذلك المجالات التي تساهم فيها المرأة بنشاط؛

٤ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو على مواصلة دعم جهود البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل التنويع وتحرير التجارة، وبخاصة في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بروح وحدة الهدف والكفاءة، وذلك عن طريق جملة أمور، منها تقديم المساعدة التقنية والمالية لدعم برامج تنويع السلع الأساسية في مراحلها التمهيدية؛

---

(٦) TD/B/47/11 (المجلد الأول و Corr.1). سيصدر التقرير في شكل نهائي، بالإضافة إلى التقارير عن الدورات التنفيذية الثالثة والعشرين إلى الخامسة والعشرين، بوصفها: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١٥**.

٥ - **تحث** منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة فيما بينهم؛

٦ - **تكرر تأكيد** أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية، وبخاصة تلك التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد، في هذا الصدد، على ما يلي:

(أ) لزوم تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التحول الصناعي لسلعها الأساسية لزيادة عائدات صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية، تيسيرا لاندماجها في الاقتصاد العالمي؛

(ب) في سياق عملية تحرير التجارة، وجوب تخفيض التعريفات القصوى إلى أدنى حد ممكن وإلغاء استخدام السياسات المخلة بالتجارة والممارسات الحمائية والحواجز غير التعريفية، لما لها من أثر سلبي على قدرة البلدان النامية على تنويع صادراتها وإجراء عملية إعادة الهيكلة اللازمة لقطاع السلع الأساسية، ولأنها تؤثر سلبا على تدابير تحرير التجارة التي تتخذها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وعلى الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر؛

(ج) تمشيا مع جدول أعمال القرن ٢١[٧] ومع إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٨]، وجوب أن تجعل الحكومات من بين أهدافها ضمان كون السياسات التجارية والبيئية داعمة لبعضها، من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وفي تحقيق ذلك، وجوب عدم استخدام سياساتها وتدابيرها البيئية التي لها أثر على التجارة لأغراض حمائية؛

(د) من الضروري في ضوء عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف، التي أدت إلى تقليص الفروق الممنوحة من النظم التجارية المتمتعة بالأفضلية، اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، وبما يتمشى مع الالتزامات الدولية، لمعالجة هذا التقليص، ولا سيما عن طريق تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ومواصلة تقديم المساعدة المالية لها ومعالجة ما تواجهه من عوائق متصلة بالعرض، من أجل تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية فيها، وتذليل ما تواجهه من صعوبات فيما يتعلق ببرامجها الخاصة بالتنويع؛

(هـ) وجوب المحافظة على التعاون المالي الفعال وفي الوقت المناسب لتيسير تحكم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية في التقلبات المفرطة في حصائل صادرات السلع الأساسية والمضي به قدما؛

(و) اتسام تعزيز التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات والمعارف الجديدة في عمليات الإنتاج وتدريب موظفي البلدان النامية التقنيين والإداريين والتجاريين بأهمية فائقة لتحقيق تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

(ز) توسيع نطاق التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية يعزز أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

---

(٧) **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: **القرارات التي اتخذها المؤتمر**، القرار ١، المرفق الثاني.

(٨) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(ح) الحاجة إلى تعزيز البحث والتطوير وتوسيعهما وتكثيفهما، وتوفير الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية والدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة التي تنفذ في البلدان النامية في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٧ - **تشجع** الصندوق المشترك للسلع الأساسية على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والهيئات الأخرى ذات الصلة، بمواصلة توسيع نطاق أنشطة الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية بتوفير الدعم الضروري والفعال للبحث والتطوير وخدمات التوسيع في البلدان النامية، بما في ذلك دعم البحوث التكيفية بشأن الإنتاج والتجهيز لصالح صغار الملاك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية بهدف توسيع نطاق الأنشطة وبالتالي كفالة المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة؛

٨ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام، في حدود ولايته، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تمويل تنويع سلعها الأساسية، وبإدراج القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ضمن ما يقدمه من دعم تحليلي ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية في إطار أعمالها التحضيرية للاشتراك بصورة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي صياغة جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

١٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية'' في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.

الجلسة العامة ٨٧

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠